

عملات البنوك المركزية الرقمية تغنيك عن محفظتك



جوزيف دانا
كبير المحررين في
إكسبوتنشال فيو

يُثار الكثير من الضجيج حول العملة الرقمية للبنك المركزي أو "سي.بي.دي.سي" (CBDC)، وفي العام الماضي أصبحت جزر البهاما أول بلد يصدر عملة رقمية عن طريق بنكه المركزي، وفي الأول من أكتوبر كشف البنك المركزي النيجيري النقاب عن "إي - نايرا" (e-Naira)، وفي العام الماضي بدأت الصين تجربة اليوان الرقمي في أربع مدن، بينما تعمل الولايات المتحدة وبريطانيا على برامج تجريبية، وإصدار أوراق بحثية توضح كيفية عمل العملة الرقمية التي يصدرها بنكاها المركزيان. ولا يزال الكثير من الناس ينظرون إلى الفكرة بنظرة الشك ويخطئون في اعتبارها شكلاً من أشكال العملة المشفرة، ولكن لا حاجة للتوَجُّس منها فهي ليست كما يظنون.

والأمر الذي يثير التساؤل إذن هو: ما هي العملة الرقمية للبنك المركزي "سي.بي.دي.سي"؟ والجواب بكل بساطة هو أنها تشبه النقود الموجودة في محفظتك، إلا أنها غير مطبوعة، أي غير ورقية، وهي بدلا من ذلك تصدر إلكترونياً، مثلها مثل العملة الورقية. فكل عملة رقمية صادرة من البنوك المركزية رقم تسلسلي يمكن التعرف عليه، بعكس عملة البيتكوين والتي تشبه جرة من الذهب وبالتالي لا يمكن التعرف على ما تحويه. إن امتلاك بعض من عملات البيتكوين يشبه اكتناز بعض السبائك الذهبية، فمثل الذهب يمكن اقتطاع جزء من السبيكة لدفع بعض المال لشخص ما أو تجميع أجزاء من البيتكوين في "كتلة" من العملات المشفرة، أي أنها "قابلة للصهر" بصورة

لا متناهية، إذا جاز التعبير. وقد تعترض قائلًا إن هذا لا يبدو مختلفاً تماماً عن الدفع بالبطاقة الائتمانية، أو التحويات المصرفية الإلكترونية. وفي الحقيقة الأمر مختلف كلياً، لأن الدفع من خلال البطاقة يختلف شكل من أشكال الشيكات، أو تعليمات لدفع الأموال من حسابك، يتم تمثيل هذه الأموال في النهاية بالنقد المادي الذي يطبعه البنك المركزي، وقد يتم تمثيلها رقمياً في حسابك، ولكن هناك مخزن لتلك الأموال المادية في مكان ما لدفعها. وفي كل مرة تستخدم فيها نظام الدفع الإلكتروني لدفع قيمة كوب القهوة، هناك وسطاء يطابقون دفعك بحسابك المصرفي ثم يحولونها إلى سنابريكس. وأنت بحاجة إلى ماستركارد (Mastercard) أو فيزا (Visa) كوسيط، وهو الدور الذي تلعبه تلك الشركات نظير مقابل مالي.

كما يوجد سجل إلكتروني لكل معاملة على عكس النقود الورقية التقليدية، وهذا يجعل من الصعب ممارسة غسيل الأموال أو تمويل الأنشطة غير الشرعية.

ولا يزال معظم الناس لا يفهمون ما هو البلوكتشين، ولا يمكنهم فهم كيف تستطيع تلك التكنولوجيا خلق العملات الرقمية للبنك المركزي "سي.بي.دي.سي" والعملات المشفرة. وفي الواقع، كون عملات البنوك المركزية تعتمد على بلوكتشين تماماً مثل العملات المشفرة فذلك يجعلها مباشرة عرضة للشبهات.

وتعد العملات المشفرة والعملية الرقمية للبنك المركزي مصطلحات متماثلة في أذهان الكثير من الناس. والمشكلة مع إحداها تؤثر على الأخرى. على سبيل المثال، لم تكن تجربة اعتماد السلفادور لعملة البتكوين بالنجاح

(تم تجريب البتكوين في سبتمبر بدلا من تجريب عملة رقمية لبنكها المركزي) حيث كان هناك ارتباك وحيرة بين بعض السكان، وحذر المراقبون الدوليون من أن الدولة ستعزل نفسها عن الاقتصاد العالمي (وهذا مثل الخوف من العملات المشفرة). وتساءل الجمهور عن النيات الحقيقية لأولئك الذين يديرون البلاد. وفي الواقع حدثت المشكلة الحقيقية بعد أيام من اعتماد السلفادور لعملة البيتكوين، حيث تعرضت سلسلة بلوكتشين والعملات الرقمية الجديدة والمثيرة سولانا لانقطاع لمدة 17 ساعة، مما دفع بالعُض إلى التساؤل عن مدى قوة تقنياتها والمخاوف من انتشارها إلى العملات المشفرة والعملات الرقمية البنيكية الأخرى.

وقد نضج في بحر من الأحداث الساخنة حول هذين الحدثين، وحقيقة يعتبرها معظمنا من المسلمات، ونحن في المراحل المبكرة جداً من تقنية بلوكتشين والعملات المشفرة والعملية الرقمية للبنك المركزي. ولا يُعد هذا حكماً حول استخدام بلوكتشين أو العملات المشفرة وفعاليتها، بل إنه تذكير متواضع بأننا في الأيام الأولى لتكنولوجيا مبتكرة للغاية. وفي الأيام الأولى للإنترنت، أصاب فايروس يسمى دودة موريس في عام 1988 ما يصل إلى 10 في المئة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت، وعلى الرغم من هذا الحدث المدمر الذي أشار إليه المعارضون في ذلك الوقت باعتباره جانباً سلبياً محتملاً للإنترنت ككل، إلا أن الشبكة العنكبوتية تطورت بشكل ملحوظ.

وهو ما يعيدنا إلى موضوع العملة الرقمية للبنك المركزي، فلماذا فكر فيها كخيار ما دام معظم الناس والبنوك سعداء بالمعاملات الرقمية وفق الخيارات المتوفرة؟ الجواب هو أن البنية التحتية المالية آخذة في التغير، وعمر النقود الورقية يعود إلى سلالة تانغ الصينية في القرن السابع، وعلى الرغم من أنها لم تنطلق حقاً حتى عهد أسرة سونغ في القرن الحادي عشر. لكن التكنولوجيا تسارعت في الأعوام المئة الماضية إلى درجة أنه يجب علينا إعادة تقييم هيكل المجتمع بما في ذلك التبادل المالي. وهناك حاجة ماسة للبقاء على اطلاع بالتحسينات والتطورات في عالم التكنولوجيا. إن العملات الرقمية تعمل بنجاح، وتقلل من الفساد، وهي سهلة الاستخدام ويسهل التحكم بها.

ولا تحتاج إلى تصديق كلماتي من دون حجة دامغة أو دليل، فهذا ما قاله صندوق النقد الدولي مراراً وتكراراً. ففي مقال نشره في يوليو على موقعه الإلكتروني أشار إلى أنه لا ينبغي إغفال "مزاي التقنية الأساسية للمعاملات الرقمية"، بما في ذلك إمكانية توفير خدمات مالية أرخص وأكثر شمولاً. ومع ذلك تحتاج الحكومات إلى تكثيف تقديم هذه الخدمات والاستفادة من الأشكال الرقمية الجديدة للأموال مع الحفاظ على الاستقرار والكفاءة والمساواة والاستدامة البيئية.

إن الدافع والمحفز للبنوك المركزية الكبرى لتأسيس عملات رقمية هو البقاء على ارتباط واتصال بالمشهد التكنولوجي المتغير، ومع ذلك فإن التحول إلى العملة الرقمية لن يحدث بين عشية وضحاها، وستكون هناك عقبات على طول الطريق. ومثلما عانت الإنترنت من الازدحامية كبيرة (ولا تزال تعاني)، فإن العملات الرقمية أمامها طريق طويل لنصبح ناضجة وتقف على قدميها، وهي ما زالت تعيش أيامها الأولى.



نعم العالم مهدد بالفناء.. والسبب هو نحن



علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لماذا نسينا واجبننا الأخلاقي في الحفاظ على البيئة، وأوغلنا في صب اللعنات على حكومات وشركات الدول الكبرى بوصفها المسؤول الأول والأخير عن التدمير الذي لحق بالمانخ؟ هل حقاً أن الوقود الأحفوري هو السبب الوحيد في حدوث ظاهرة التغير المناخي الذي نشهده؟ وإن كان هو المسؤول، هل يعطينا ذلك كافراً من تحمل المسؤولية؟ اجتماع دول العالم في غلاسكو لاقتراح حلول لا يعطينا ما تحمل المسؤولية، نحن شركاء بسلوكنا اليومي في جريمة تدمير كوكب الأرض. دعونا ننسئ للحظات مسؤولية الدول الصناعية الكبرى عن غازات الاحتباس الحراري. صحيح أننا لا نصنع وسائل النقل، المسؤول الأول عن التلوث البيئي، ولكننا نستخدمها، ونستخدمها بشكل عشوائي. الهدر، هي الكلمة الوحيدة التي يمكن لها أن تصف استخدامنا للموارد الطبيعية.

التحذيرات من مستقبل نواجه فيه شحا في المياه قد يؤدي إلى حروب وصراعات أهلية، ومخاطر التصحر وما يمتلئه من تهديد لأمننا الغذائي، تعاملنا معها على أنها أمور ستحدث لآخرين أو أنها ستحدث في المستقبل البعيد. ثقافة «أنا ومن بعدي الطوفان» هي الثقافة التي سادت مجتمعاتنا وطبعت سلوكنا حتى هذه اللحظة التي تداعت فيها دول العالم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. دمار البيئة ليس مجرد قضية سياسية أو اقتصادية أو أمنية. إنه في الدرجة الأولى قضية أخلاقية وثقافية وتربوية.

ألف ولا تؤلفان، ألا تبدو هذه الكلمات مألوفة؟ العالم مصيره إلى الفناء، فلماذا نشغل أنفسنا بالتفاصيل إذا؟

نعم العالم مهدد بالفناء، والسبب هو نحن، أنا وأنت، سلوكنا القائم على التنبذ والهذر هو السبب. لن يجانب الصواب من يقول إن الفوضى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم سببها التغيرات المناخية.

قليل من الجهد يمكن أن نرى الرابط بين الهجرة من الريف إلى المدينة وبين الجفاف وشح المياه الذي دفع بالمزارعين وأبنائهم إلى التخلي عن حرفة مارسوها لآلاف السنين في وقت تزايدت فيه أعداد السكان، وكان من أول نتائجها تزايد أعداد المعطلين عن العمل بين الشباب، خاصة في صفوف

المعلمين وحاملي الشهادات العليا. خريجوا معاهد طبية وهندسية اضطروا للعمل سائقى سيارات أجرة وفي أعمال دنيا لتأمين خبزهم كفاف يومهم، فما بالك بخريجي العلوم الإنسانية.

لقد شكلوا وقوداً للفكر المتطرف، مدفوعين بحقد اجتماعي له ما يبرره، بعد أن تخلت عنهم حكوماتهم وتركتهم يواجهون مصيرهم دون أي دعم. لم تكثر الحكومات الثورية في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا للظاهرة التي أدت إلى النزوح من الريف إلى المدينة، ولم تتخذ أي مبادرات لوقف الظاهرة، بل على العكس شجعت عليها.

هذا ما فعله بوضوح العسكر في مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر.. الذين اخترعوا أعداء وهميين يقاتلونهم، وشجعوا شباب الأرياف على النزوح إلى المدن غير عابئين بالدمار الذي لحق بمهنة الزراعة، مصدر الدخل الأساس لتلك الدول، وأدى إلى ما نشاهده اليوم من انعدام للأمن الغذائي. المهم فقط أن يحيا العسكر. لماذا يشغلون أنفسهم بقضايا البيئة، طالما أن في مقدورهم أن يلقوا باللائمة على الدول الاستعمارية الغربية؟

لدول الخليج حكاية مختلفة مع التغير المناخي، حيث حصلت على نصيبها من درجات الحرارة القصوى، وشهدت موجات حارة غير مسبوقة. ومع ارتفاع درجات الحرارة، ارتفعت معدلات الرطوبة، ما يعني تعرض الملايين من الأشخاص لخطر الإجهاد الحراري. معروف أن العلماء يقيسون درجة حرارة الوسط المحيط والرطوبة المصاحبة بمقياس يسمى "درجة حرارة المصباح الرطب"، وتبلغ أعلى درجة قد يحتملها الجسد البشري على هذا المقياس 35 درجة، إذ يعجز الجسم البشري حال تجاوزها عن تبريد نفسه عن طريق إفراز العرق.

وتشير دراسة نُشرت في مجلة "نيتشر" العلمية إلى أن عدداً من المدن الساحلية المنخفضة، بما فيها ابوظبي ودبي والدوحة والظهران السعودية، تعد الأكثر عرضة لخطر تجاوز درجات حرارة المصباح الرطب سقف ما يحتمله الجسم البشري.

لم تقف دول الخليج مكتوفة الأيدي أمام هذه التحديات، وبشكل رهان بناء مدن ذكية قادرة على التكيف مع التغيرات الجوية على صعيد مكافحة الاحتباس الحراري،



ثقافة «أنا ومن بعدي الطوفان» هي الثقافة التي سادت مجتمعاتنا وطبعت سلوكنا حتى هذه اللحظة متجاهلين أن دمار البيئة ليس مجرد قضية سياسية بل قضية أخلاقية وثقافية وتربوية في الدرجة الأولى

أبرز معالم الخطط الحكومية التي أطلقتها لمواجهة أي تداعيات قد تعرض سكانها للخطر.

وعملت على تبني نهج منفتح لإحداث تغييرات بيئية جذرية تنقذ المنطقة والعالم من الانبعاثات. حيث سجل في الإمارات استحداث وزارة مختصة بالتغير المناخي والبيئة، إضافة إلى إطلاق السعودية للبرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون والمساهمة في الحد من الانبعاثات.

لقد تسببت على مدى عقود عدة، رغم ارتفاع الأصوات المحذرة، أن مشكلة الاحتباس الحراري معادلة من طرفين، الطرف الأول انبعاثات الغازات، والطرف الثاني التخلص من هذه الانبعاثات. ما يتسبب فيه النشاط البشري والحيواني من انبعاثات تكثف بإزالتها الأشجار والمحيطات التي تقوم بامتصاصه، ومحصلة المعادلة يجب أن تكون صفراً.

عرفت البشرية هذه الحقيقة منذ زمن بعيد؛ دليل ذلك احتفال العالم بالشجرة وإقامة عيد لها، ليس لأنها جميلة المنظر، بل لأنها سلاح البشرية لحماية البيئة.

أقامت قرية مونودونيدو الإسبانية أول مهرجان موثق لزراعة الأشجار في العالم الذي نظمه عمدة المدينة عام 1594. وفي الولايات المتحدة أعلن عن أول يوم شجرة في مدينة نبراسكا في العاشر من أبريل 1872.

في عام 1906 طلب رئيس دائرة الغابات في الولايات المتحدة غيفورد بنكوت من الرئيس الأمريكي تيوذور روزفلت أن يتحدث إلى طلاب المدارس عن الحفاظ على البيئة. وفي الخامس عشر من أبريل 1907 أصدر روزفلت "إعلان يوم الشجرة لطلاب المدارس" حول أهمية الأشجار ودورها في الحفاظ على البيئة.

أصبح يوم الشجرة احتفالاً عالمياً، وإن كانت كل دولة تحتفل به في تاريخ مختلف.

صادف كتابة هذه السطور احتفال تونس بعيد الشجرة (الثاني من شهر نوفمبر)، ومع الأسف، كما في الدول الأخرى لم تحظ تلك المناسبة بأي تغطية إعلامية، بينما انشغلت وسائل الإعلام بتغطية فعاليات مهرجان قرطاج السينمائي. لن يتوقف اعتماد الإنسان على الوقود الأحفوري، والطاقة بمختلف أشكالها، على الأقل في المستقبل القريب، ولكن ما يمكن توقفه هو ثقافة الهدر وعدم الاكتراث، واستبدالها بمنظومة أخلاقية في التعامل مع البيئة.

